أثر اللغة الرقمية في بنية الاشتقاق العربي

م. د إخلاص عبدالله خلف

الجامعة العراقية– كلية التربية للبنات ـ قسم اللغة العربية

The Impact of Digital Language on the Structure of Arabic Derivation : A Morphological Study

Name: Akhlas Abdullah khalaf

Workplace: College of Education For Women

Akhlas.abd.khalaf@aliraqia.edu.iq

.

الملخص باللغة العربية

يهدف البحث إلى بيان أثر الإحالة بالضمير في بناء التماسك النصي والدلالة السياقية في سورة الأحزاب. واعتمد المنهج الوصفي التحليلي، مع استقراء المواضع الممثلة لضمائر المتكلم والخطاب والغيبة، وتصنيف الإحالة بحسب مجالها واتجاهها ومداها، والاستعانة بالتحليل النحوي والسياقي والتفسير المقارن عند تعدد المرجع. وأظهر التحليل أن الضمير لا يؤدي وظيفة التعويض عن الاسم فحسب، بل ينظم انتقال الخطاب ويحافظ على استمرارية المراجع ويربط المحاور الكبرى في السورة. كما تبين أن حدود القول المحكي والبروز الموضوعي والملاءمة الدلالية قرائن حاسمة في تعيين المرجع، وأن التحول الضميري قد يؤدي وظائف التنبيه والتشريف والتوبيخ وتقريب المشهد من غير أن يخل بالتماسك. وبرزت الآيات ٥ و٣٣ و٣٧ و٥٣ و٥٩ و٧٢ بوصفها نماذج دالة على الإحالة إلى الحدث والمرجع المركب وتعدد أطراف الخطاب. ويخلص البحث إلى أن تحليل الضمير ضمن السلسلة والمقطع أقدر على تفسير وظيفته من عزله في حدود الجملة.

الكلمات المفتاحية: الإحالة الضميرية؛ التماسك النصي؛ سورة الأحزاب؛ لسانيات النص؛ مرجع الضمير.

المستخلص باللغة الإنكليزية

This study examines the role of pronominal reference in constructing textual cohesion and contextual meaning in Surat Al-Ahzab. It adopts a descriptive-analytical approach and analyzes representative occurrences of first-, second-, and third-person pronouns according to reference domain, direction, and span. Grammatical, contextual, and comparative exegetical evidence is used where reference is disputed. The analysis shows that pronouns do more than replace nouns: they regulate shifts in discourse, sustain referential continuity, and connect the surah's major thematic strands. Boundaries of reported speech, thematic salience, and semantic compatibility emerge as decisive criteria for identifying antecedents. Pronominal shifts also perform rhetorical functions without disrupting cohesion. Verses 5, 33, 37, 53, 59, and 72 provide especially significant instances of event reference, composite antecedents, and multiple discourse participants. The study concludes that pronouns are best interpreted within their referential chains and discourse segments rather than as isolated sentence-level forms.

Keywords: pronominal reference; textual cohesion; Surat Al-Ahzab; text linguistics; antecedent.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

أحدث التحول الرقمي في العصر الحديث انقلابًا عميقًا في أنماط التواصل الإنساني، ولم تكن اللغة بمنأى عن هذا التحول، بل كانت في صميمه، إذ تشكَّلت أنماط لغوية جديدة فرضتها بيئات التواصل الرقمي مثل وسائل التواصل الاجتماعي، والمنصات التفاعلية، والتطبيقات الذكية، فظهرت ما يُعرف بـاللغة الرقمية بوصفها نمطًا لغويًا معاصرًا يتسم بالسرعة، والاختصار، والمرونة، والتجاوز الجزئي للأنماط المعيارية التقليدية. وقد أفرز هذا الواقع اللغوي الجديد تحولات واضحة في البنية الداخلية للكلمة العربية، ولا سيما في مستواها الصرفي.

ويُعدّ الاشتقاق أحد أهم الخصائص البنيوية في اللغة العربية، إذ يقوم على نظام دقيق من الأوزان والصيغ التي تُمكِّن اللغة من توليد عدد غير محدود من الألفاظ انطلاقًا من جذور محدودة، مما يمنح العربية قدرة عالية على الاستيعاب والتجدد والتكيّف مع المستجدات الحضارية والعلمية. غير أن دخول اللغة العربية إلى الفضاء الرقمي أوجد أنماطًا اشتقاقية غير مألوفة، تمثلت في توليد أفعال وأسماء وصفات من ألفاظ رقمية حديثة، بعضها أعجمي الأصل، وبعضها رمزي أو تقني، وبعضها ناتج عن أسماء المنصات والتطبيقات والوسائط الرقمية، الأمر الذي أفرز بنى صرفية جديدة أو شبه جديدة لم تكن مألوفة في الدرس الصرفي التقليدي.

وقد أدى هذا الواقع إلى نشوء ظواهر لغوية مثل: توسيع الدلالة الاشتقاقية لبعض الصيغ، وخرق القياس الصرفي أحيانًا تحت ضغط الاستعمال، وظهور اشتقاقات هجينة تجمع بين البنية العربية والمادة الأعجمية، فضلًا عن إعادة توظيف صيغ صرفية قديمة في سياقات رقمية جديدة بدلالات حديثة. وهو ما يثير إشكالات علمية تتصل بحدود النظام الصرفي العربي، وقدرته على استيعاب التحولات الرقمية، ومدى مشروعية هذه الاشتقاقات في ميزان القواعد الصرفية المعيارية.

وقد اقتضت صناعة البحث أن تنتظمة ثلاثة مباحث رئيسية و مقدمة و خاتمة وثبت بالمصادر و المراجع و ملخص باللغة العربية و الانكليزية.

تناول المبحث الأول: تعريف الاشتقاق في الدرس الصرفي العربي، وأنواعه، وضوابطه عند القدماء والمحدثين، كما عرّف اللغة الرقمية وخصائصها اللغوية، مع التركيز على مرونتها وقدرتها على استيعاب المفاهيم التقنية المعاصرة.

تضمن المبحث الثاني: الاشتقاق من الألفاظ الأجنبية الرقمية، وتوليد الأفعال والأسماء من المنصات والرموز الرقمية، إضافة إلى التوسع الدلالي للصيغ الاشتقاقية في الخطاب الرقمي، موضحًا كيف تنتقل الصيغ من دلالتها التقليدية إلى دلالات جديدة بفعل السياق الرقمي.

واشتمل المبحث الثالث :على تحليل نماذج صرفية من النصوص الرقمية، مع بحث مدى خضوع الاشتقاق الرقمي للقياس الصرفي التقليدي، ودور الاستعمال والشيوع في تقنين الصيغ المشتقة، موضحًا أن كثافة الاستعمال واستقرار الصيغ في الفضاء الرقمي يسهمان في دمجها ضمن النظام اللغوي العربي.

اولا: مشكلة البحث

على الرغم من غنى اللغة العربية بالبنية الاشتقاقية المرنة التي تسمح بتوليد ألفاظ جديدة وفق قواعد صرفية دقيقة، إلا أن ظهور اللغة الرقمية وألفاظها الجديدة، سواء المستعارة من اللغات الأجنبية أو المستحدثة عبر الرموز والمنصات الرقمية، خلق ظاهرة لغوية معقدة لم تُدرس بشكل معمق في الدراسات الصرفية التقليدية. فهذه الظاهرة تطرح تساؤلات جوهرية حول مدى خضوع الاشتقاق الرقمي للقياس الصرفي العربي التقليدي، ودرجة التوسع الدلالي للصيغ المشتقة، وأثر الاستعمال والشيوع الرقميين في تقنين هذه الاشتقاقات. كما تبرز مشكلة إضافية تتعلق بكيفية استيعاب النظام الصرفي العربي للمواد الأجنبية والهجينة دون إخلال بالنسق اللغوي الأصلي. ومن هنا تنبع أهمية البحث في محاولة تحليل هذه الظاهرة قراءة صرفية تطبيقية، لكشف آليات الاشتقاق الرقمي، وتوضيح مدى التوافق أو التباين بين النظام

الصرفي التقليدي ومتطلبات العصر الرقمي، بما يسهم في تطوير فهم علمي يربط بين النظرية الصرفية والتطبيق الرقمي المعاصر.

ثانيا: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر اللغة الرقمية في بناء الاشتقاق العربي، مع التركيز على آليات استيعاب اللغة العربية للألفاظ الرقمية والمستعارة من اللغات الأجنبية، وبيان مدى خضوع هذه الاشتقاقات للقياس الصرفي التقليدي، وتوسع دلالاتها في الخطاب الرقمي. كما يسعى البحث إلى دراسة دور الاستعمال والشيوع الرقميين في تقنين الصيغ المشتقة، وكشف مدى قدرة النظام الصرفي العربي على التفاعل مع المستجدات الرقمية دون إخلال بوحدة البنية اللغوية. ومن خلال تحقيق هذه الأهداف، يوفر البحث رؤية متكاملة تربط بين النظرية الصرفية التقليدية والتطبيقات الحديثة في البيئة الرقمية.

ثالثا: أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يعالج ظاهرة حديثة وحيوية في اللغة العربية تمثلت في انتشار اللغة الرقمية واشتقاقاتها المتعددة، والتي لم تلقَ اهتمامًا كافيًا في الدراسات الصرفية التقليدية. فهو يساهم في توضيح آليات الاشتقاق الرقمي واستيعاب اللغة العربية للألفاظ الأجنبية والرموز الرقمية، بما يعكس قدرة النظام الصرفي على التفاعل مع التحولات التقنية المعاصرة. كما يوفر البحث إطارًا علميًا لفهم التوسع الدلالي للصيغ المشتقة ودور الاستعمال والشيوع في تقنينها، وهو ما يُعد مرجعًا مهمًا للباحثين واللغويين والمختصين بالمعاجم الرقمية والتحليل اللغوي للنصوص الإلكترونية. إضافة إلى ذلك، يساعد البحث في تطوير استراتيجيات تعليم اللغة العربية الحديثة، بما يربط بين القواعد الصرفية التقليدية ومتطلبات العصر الرقمي.

المبحث الأول

الإطار النظري للاشتقاق واللغة الرقمية

المطلب الاول: مصطلحات البحث

١. الأثر

الأثر في اللغة: قال الخليل : (الأثر: بقية ما ترى من كل شيء وما لا يرى بعد ما يبقي علقة... وأثر السيف: ضربته. وذهبت في إثر فلان، أي: استقفيته) (الخليل بن أحمد الفراهيدي، د.ت.). وورد عند ابن منظور فقال : (الأثر: بقية الشيء، والجمع آثار، وأثَرتُ الشيءَ أثْرًا: أبقيتُ له أثرًا) (ابن منظور، ١٤١٤هـ). ويُستعمل الأثر (كذلك بمعنى العلامة والدليل، كقولهم: أثَرُ القدم، أي علامته) (ابن فارس، ١٩٩٣).

اصطلاحًا:

الأثر في الاصطلاح هو: ما يُحدثه عاملٌ ما من تغيير أو تأثير في بنية شيءٍ آخر أو دلالته أو وظيفته، سواء أكان هذا العامل مادّيًا أم معنويًا. وفي الدراسات اللغوية يُقصد بالأثر: (التغيّر الذي يطرأ على عنصر لغوي نتيجة احتكاكه بعامل خارجي أو داخلي، كالاستعمال، أو التطور الحضاري، أو الوسيط التقني، مما يؤدي إلى تعديل في البنية أو الدلالة أو الاستعمال) (حسان، ١٩٩١) .

٢. اللغة

لغةً: اللغة في أصلها مأخوذة من لغا يلغو، أي تكلم، واللَّغو هو الكلام، وقد يُطلق على ما لا يُعتد به منه (ابن منظور، ١٤١٤هـ).

اصطلاحًا: (اللغة نظام من الأصوات أو الرموز الاصطلاحية التي يتواضع عليها أفراد المجتمع للتعبير عن أغراضهم وأفكارهم) (دي سوسير، ١٩٧١).

٣. اللغة الرقمية

لغةً: قال الخليل : (رقم: الرقم: تعجيم الكتاب، وكتاب مرقوم: بينت حروفه بالتنقيط. والتاجر يرقم ثوبه بسمته) (الخليل بن أحمد الفراهيدي، د.ت.).

اصطلاحًا: اللغة الرقمية نمط لغوي حديث نشأ في بيئات التواصل الإلكتروني، يتسم بالاختصار والسرعة والتفاعل، ويعتمد على صيغ لغوية مستحدثة تتأثر بالوسيط الرقمي (عبد التواب، ١٩٩١).

٤. الاشتقاق

لغةً: الاشتقاق من شَقَّ، (والاشتقاق: الأخذ في الكلام) (الخليل بن أحمد الفراهيدي، د.ت.).

اصطلاحًا: الاشتقاق هو أخذ كلمة من أخرى مع وجود تناسب في اللفظ والمعنى، مع اختلاف الصيغة لأداء معنى جديد (حسن، ١٩٧٣).

٥. البناء الصرفي

لغةً: قال ابن فارس (الباء والنون والياء أصل واحد، وهو بناء الشيء بضم بعضه إلى بعض. تقول بنيت البناء أبنيه) (ابن فارس، ١٩٩٣).

اصطلاحًا:

البناء الصرفي هو الصيغة أو الهيئة التي تُبنى عليها الكلمة من حيث الوزن والتركيب وما يطرأ عليها من تغيير دلالي فورد في شرح الرضي : (المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هَيْئَتُها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرهما، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كُلٌّ في موضعه) (الرضي الإستراباذي، ١٩٧٥).

٦. الصرف

لغةً: الصرف هو التحويل والتغيير والتغليب ، والتصريف في الرياح: تحويلها من وجه إلى وجه ومن حال إلى حال (الزبيدي، د.ت.).

اصطلاحًا: علم الصرف هو العلم الذي يبحث في بنية الكلمة العربية وأحوالها من حيث الاشتقاق والتصريف دون النظر إلى الإعراب (الرضي الإستراباذي، ١٩٧٥).

المطلب الثاني

مفهوم و أنواع الاشتقاق وضوابطه عند القدامى والمحدثين

يُعَدّ الاشتقاق من أبرز الخصائص البنيوية التي تميّز اللغة العربية عن غيرها من اللغات، إذ يقوم على نظام محكم يربط بين الألفاظ من خلال أصول مشتركة، ويُسهم في إثراء المعجم العربي وتوسيعه، بما يلبّي حاجات التعبير المتجددة. وقد أولى علماء العربية القدماء عناية كبيرة بمفهوم الاشتقاق، فجعلوه أساسًا من أسس الدرس الصرفي، ووسيلة مركزية لفهم العلاقة بين اللفظ والمعنى (بشر، ١٩٧٧).

وقد عرّف علماء الصرف الاشتقاق بأنه أخذ كلمة من أخرى مع التناسب بينهما في الحروف الأصلية والمعنى، مع اختلاف في الصيغة يؤدي إلى اختلاف في الدلالة. ويظهر من هذا التعريف أن الاشتقاق لا يقتصر على مجرد التشابه الشكلي، بل يقوم على علاقة دلالية وثيقة بين المشتق والمشتق منه، وهو ما يضمن بقاء الوحدة المعجمية ضمن نسق لغوي منسجم. ولهذا ارتبط الاشتقاق ارتباطًا وثيقًا بنظرية الجذر في العربية، حيث تُعد الجذور الثلاثية والرباعية المصدر الأساس لتوليد معظم الألفاظ (الخليل بن أحمد الفراهيدي، د.ت.).

وقد ميّز علماء العربية بين أنواع متعددة من الاشتقاق، يأتي في مقدمتها الاشتقاق الصغير، وهو الأكثر شيوعًا، ويعتمد على ثبات ترتيب الحروف الأصلية مع اختلاف الصيغ الصرفية، مثل: كتب، كاتب، مكتوب. كما أشار بعضهم إلى الاشتقاق الكبير، الذي يقوم على تقليب الحروف مع بقاء المعنى العام، والاشتقاق الأكبر الذي يتناول العلاقة بين ألفاظ تتقارب في المخارج والدلالات. ويكشف هذا التقسيم عن وعي مبكر لدى الدرس الصرفي العربي بمرونة البنية اللغوية وقدرتها على التوسع الدلالي (ابن جني، د.ت.).

الجدير بالذكر أن الاشتقاق في الدرس الصرفي لم يُدرس بوصفه آلية شكلية فحسب، بل عُدّ وسيلة دلالية وفكرية تعكس رؤية العرب للعالم، إذ إن الصيغ الصرفية تحمل

في طياتها معاني الفاعلية، والمفعولية، والمشاركة، والمبالغة، وغيرها من القيم الدلالية التي تسهم في دقة التعبير وثرائه. ولذلك ارتبط الاشتقاق بمفاهيم القياس والسماع، حيث قُبلت الصيغ المشتقة إذا وافقت القياس الصرفي أو وردت بها شواهد معتبرة (أنيس، ١٩٨٣).

ويُبرز هذا التصور التراثي للاشتقاق أن النظام الصرفي العربي نظام مفتوح، قابل للتوليد والتجدد، ما دام ملتزمًا بضوابطه العامة. وهذا ما يفسّر قدرة العربية على استيعاب المفاهيم الجديدة عبر العصور المختلفة، سواء في المجالات العلمية أو الحضارية. ومن هنا تتضح أهمية الاشتقاق بوصفه الأساس النظري الذي يُمكّن من دراسة الظواهر الصرفية المعاصرة، ومنها الاشتقاق في اللغة الرقمية، التي تمثل امتدادًا حديثًا لآليات لغوية قديمة، وإن اختلفت السياقات والدوافع (حسن، ١٩٧٣).

قسَّم علماء العربية الاشتقاق إلى أنواع متعددة، انطلاقًا من طبيعة العلاقة بين الألفاظ المشتقة وأصولها، ومن مدى التزامها بالبنية الصرفية المعيارية. ويُعدّ هذا التقسيم دليلًا على عمق الوعي الصرفي لدى الدرس اللغوي العربي، وسعيه إلى ضبط ظاهرة التوليد اللفظي ضمن أطر علمية دقيقة، تمنع الفوضى المعجمية وتحافظ على انسجام النظام اللغوي. وقد أسهم هذا التصنيف في بيان الحدود الفاصلة بين الاشتقاق المقبول والظواهر اللغوية الأخرى القريبة منه، كالإبدال الصوتي أو الترادف الجزئي (ابن جني، د.ت.).

ويأتي الاشتقاق الصغير في مقدمة هذه الأنواع، وهو أكثرها شيوعًا واستعمالًا، ويقوم على ثبات ترتيب الحروف الأصلية مع اختلاف الصيغة الصرفية، مثل: علم، عالم، معلوم. وقد عدّه جمهور الصرفيين الأصلَ في الاشتقاق، والأساس الذي تقوم عليه معظم الأبنية الصرفية في العربية، لما يتسم به من وضوح في العلاقة الشكلية والدلالية بين المشتق والمشتق منه. كما يتميز هذا النوع بكونه الأكثر خضوعًا للقياس، مما جعله الأداة الرئيسة في توسيع المعجم العربي عبر العصور (الحملاوي، د.ت.).

أما الاشتقاق الكبير، فيقوم على تقليب الحروف الأصلية مع بقاء المعنى العام، مثل: جذب وجبذ. وقد مثّل هذا النوع مجالًا للخلاف بين العلماء، إذ قبله بعضهم وعدّه دليلًا على مرونة النظام الاشتقاقي العربي، وقدرته على توليد الدلالات من خلال العلاقات الصوتية، في حين تحفظ عليه آخرون، وعدّوه أقرب إلى الظواهر الصوتية منه إلى الاشتقاق الصرفي الدقيق. ويعكس هذا الخلاف اختلافًا منهجيًا في النظر إلى العلاقة بين الصوت والمعنى في العربية (ابن جني، د.ت.).

ويضاف إلى ذلك الاشتقاق الأكبر، وهو العلاقة بين ألفاظ تتقارب في المخارج والصفات الصوتية مع اشتراكها في دلالة عامة، مثل العلاقة بين ألفاظ تدل على معاني القوة أو الحركة. وقد توسّع في هذا النوع بعض اللغويين، ولا سيما ابن جني، الذي نظر إليه بوصفه شاهدًا على الترابط العميق بين الأصوات والمعاني في اللغة العربية، ومؤشرًا على أن النظام اللغوي لا يقوم على المصادفة، بل على انسجام داخلي بين البنية الصوتية والدلالة (ابن جني، د.ت.).

وإلى جانب هذا التقسيم، وضع علماء العربية ضوابط دقيقة لقبول الاشتقاق، من أبرزها: موافقة الصيغة للقياس الصرفي، ووجود تناسب دلالي واضح بين المشتق والمشتق منه، وعدم مخالفة السماع الصحيح المأثور عن العرب. وقد أسهمت هذه الضوابط في الحفاظ على توازن النظام الصرفي، ومنع الانفلات العشوائي في توليد الألفاظ، كما شكّلت معيارًا نقديًا للحكم على الصيغ الجديدة عبر العصور (أنيس، ١٩٨٣).

أما المحدثون، فقد أعادوا النظر في قضية الاشتقاق في ضوء تطور الاستعمال اللغوي وتسارع التحولات الحضارية، مؤكدين أن القياس الصرفي ليس جامدًا، بل نظام قابل للتوسع والتجدد ما دام منسجمًا مع روح اللغة وقوانينها العامة. وقد أتاح هذا المنظور الحديث مساحة أوسع لقبول اشتقاقات جديدة فرضتها الحاجة التواصلية والتقنية، مع

التشديد على ضرورة ضبطها بضوابط علمية تحول دون الإخلال بالبنية الصرفية. ويُعد هذا التوجه الحديث تمهيدًا نظريًا لفهم ظاهرة الاشتقاق في اللغة الرقمية المعاصرة، بوصفها امتدادًا وظيفيًا لا قطيعة مع التراث الصرفي العربي (حسن، ١٩٧٣).

المطلب الثالث

مفهوم اللغة الرقمية وخصائصها اللغوية

ارتبط ظهور اللغة الرقمية بالتحولات التقنية المتسارعة التي شهدها العالم المعاصر، ولا سيما مع انتشار شبكة الإنترنت، وتطوّر وسائل التواصل الاجتماعي، ومنصات التفاعل الإلكتروني. وقد أسهمت هذه البيئات في إنتاج نمط لغوي جديد يختلف في بنيته ووظيفته عن اللغة المكتوبة التقليدية، إذ يجمع بين سمات الكتابة من حيث التدوين، وسمات الكلام من حيث العفوية والسرعة والتفاعل المباشر، مما جعله ظاهرة لغوية مستقلة تستحق الدراسة والتحليل (عبد التواب، ١٩٩١).

وتُعرَّف اللغة الرقمية بأنها نمط لغوي يُستخدم في البيئات الإلكترونية والتواصل الرقمي، ويتسم بالاختصار، والآنية، والتفاعل الفوري، والتخفف النسبي من القيود المعيارية الصارمة، مع الاعتماد على صيغ لغوية مستحدثة، ورموز تعبيرية، وعناصر غير لفظية تسهم في نقل المعنى والانفعال. ولا تُعد اللغة الرقمية لغة منفصلة عن اللغة الأم، بل هي تنويع وظيفي لها، فرضته طبيعة الوسيط الرقمي وسرعة التواصل فيه (بشر، ١٩٧٧).

ومن أبرز الخصائص اللغوية للغة الرقمية الاقتصاد اللغوي، حيث يميل المستخدمون إلى تقليص الكلمات والتراكيب، واختزال الصيغ الصرفية، وابتكار أشكال لغوية مختصرة تؤدي المعنى بأقل جهد زمني ولغوي ممكن. ويُعد هذا الاقتصاد استجابة مباشرة لمتطلبات التواصل السريع، كما يعكس قدرة المتكلمين على إعادة تشكيل اللغة بما يتناسب مع السياق الرقمي (القاسمي، ٢٠٠٤ب).

كما تتسم اللغة الرقمية بارتفاع درجة المرونة الصرفية، إذ تُشتق ألفاظ جديدة من أسماء المنصات، والتطبيقات، والمصطلحات التقنية، سواء كانت عربية أو معرَّبة أو أجنبية. ويظهر ذلك في توليد أفعال وأسماء ومصادر لم تكن مألوفة في الاستعمال التقليدي، أحيانًا دون التقيد الصارم بالقياس الصرفي القديم، الأمر الذي يفتح مجالًا واسعًا لدراسة مدى انسجام هذه الاشتقاقات مع النظام الصرفي العربي (عمر، ٢٠٠٨).

وتبرز في اللغة الرقمية كذلك ظاهرة التداخل اللغوي، حيث تتداخل العربية مع اللغات الأجنبية، ولا سيما الإنجليزية، في بنية الكلمة أو الجملة الواحدة، مما يؤدي إلى ظهور اشتقاقات هجينة تجمع بين مادة أعجمية وصيغة عربية. ويُعد هذا التداخل من أبرز التحديات التي تواجه النظام الصرفي العربي في العصر الرقمي، إذ يثير إشكاليات تتعلق بالهوية اللغوية، وحدود التعريب، وضوابط الاشتقاق (حسان، ١٩٩١).

المبحث الثاني

مظاهر الاشتقاق في اللغة الرقمية

المطلب الأول: الاشتقاق من الألفاظ الأجنبية الرقمية

أدّى الانفتاح الواسع على الفضاء الرقمي العالمي إلى دخول عدد كبير من الألفاظ الأجنبية، ولا سيما الإنجليزية، إلى الاستعمال العربي اليومي، خاصة في مجالات التقنية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والبرمجيات. وقد مثّل هذا الواقع تحديًا للنظام الصرفي العربي، وفي الوقت نفسه كشف عن قدرته على استيعاب هذه الألفاظ عبر آلية الاشتقاق، سواء بالتعريب أو بالتكييف الصرفي (القاسمي، ٢٠٠٤ب).

ويُقصد بالاشتقاق من الألفاظ الأجنبية الرقمية توليد صيغ عربية مختلفة من ألفاظ أعجمية مرتبطة بالمجال الرقمي، بعد إدخالها في بنية اللغة العربية، مثل اشتقاق الأفعال والأسماء من ألفاظ كـ فيسبوك، غوغل، تويتر، هاشتاغ، وغيرها. ويلحظ أن هذه الألفاظ لم تبقَ على حالها الاسمي فحسب، بل خضعت لعمليات صرفية متعددة،

تمثلت في تحويلها إلى أفعال مثل: يغوغل، يفيسبك، يغرّد، أو إلى مصادر وأسماء فاعلين ومفعولين (عمر، ٢٠٠٨).

ويعكس هذا النمط من الاشتقاق توجّه المتكلمين إلى إخضاع المادة الأجنبية للأوزان العربية المألوفة، بما يحقق الانسجام بين الدخيل اللغوي والبنية الصرفية العربية. وغالبًا ما يُلجأ في هذا السياق إلى الأوزان الثلاثية المزيدة، أو إلى صيغ الفعل الرباعي، لما تتمتع به من مرونة في استيعاب المواد غير العربية (حسان، ١٩٩١).

غير أن هذا النوع من الاشتقاق لا يخلو من إشكالات صرفية، إذ إن بعض الصيغ المستعملة في الخطاب الرقمي لا تخضع للقياس الصرفي التقليدي، وإنما تفرضها كثافة الاستعمال وسرعة التداول، وهو ما يثير تساؤلات حول مدى مشروعيتها اللغوية. وقد انقسم اللغويون المحدثون في تقييم هذه الظاهرة بين من يرى فيها تطورًا طبيعيًا تفرضه الحاجة التواصلية، ومن يعدّها خروجًا عن النسق الصرفي العربي ينبغي ضبطه وتقنينه (بشر، ١٩٧٧).

ويلحظ كذلك أن الاشتقاق من الألفاظ الأجنبية الرقمية لا يتم دائمًا وفق منهج واحد، بل تتنوع آلياته بين التعريب الصوتي، والترجمة الجزئية، والاشتقاق الهجين الذي يجمع بين مادة أعجمية وصيغة عربية. ويُعد هذا التنوّع دليلاً على مرونة اللغة العربية، وفي الوقت نفسه مؤشرًا على ضغط الواقع الرقمي في تسريع عمليات التوليد الصرفي (عبد التواب، ١٩٩١).

ومن ثمّ، فإن دراسة الاشتقاق من الألفاظ الأجنبية الرقمية تمثل مدخلًا أساسًا لفهم التحولات الصرفية المعاصرة في اللغة العربية، وتكشف عن طبيعة العلاقة بين النظام الصرفي التقليدي والاستعمال الرقمي الحديث، وهي علاقة تتأرجح بين الالتزام بالقواعد والانفتاح على المستجدات التقنية (عمر، ٢٠٠٨).

المطلب الثاني
توليد الأفعال والأسماء من الرموز والمنصات الرقمية

اظهرت البيئة الرقمية المعاصرة عددًا كبيرًا من الرموز والمنصات التي لم تعد تقتصر وظيفتها على الإشارة التقنية فحسب، بل تحولت إلى عناصر لغوية فاعلة في الخطاب اليومي، مما أدى إلى توليد أفعال وأسماء جديدة مشتقة من أسماء هذه المنصات أو من الرموز المصاحبة لها. وقد مثّل هذا التحول أحد أبرز مظاهر الاشتقاق المعاصر في اللغة الرقمية العربية (حسان، ١٩٩١).

ويُقصد بتوليد الأفعال من المنصات الرقمية تحويل أسماء التطبيقات والمواقع إلى أفعال تدل على ممارسة نشاط رقمي معين، مثل: غوغل ← يُغوغل، فيسبوك ← يُفيسبك، تويتر ← يُغرّد. ويلحظ أن هذه الأفعال غالبًا ما تُصاغ على أوزان رباعية أو مزيدة، لما توفره من مرونة في احتواء المادة اللفظية غير العربية (القاسمي، ٢٠٠٤ب).

أما توليد الأسماء، فيتجلى في اشتقاق أسماء فاعلين، ومصادر، وأسماء أدوات من هذه المنصات، مثل: مغرّد، تغريدة، مستخدم فيسبوك، أو هاشتاغ. وتكشف هذه الظاهرة عن قدرة النظام الصرفي العربي على توظيف الصيغ المألوفة للتعبير عن مفاهيم رقمية مستحدثة، وإن كانت مادتها الأصلية غير عربية (بشر، ١٩٧٧).

ولا يقتصر التوليد الصرفي على أسماء المنصات وحدها، بل يشمل كذلك الرموز الرقمية، مثل علامة (#) التي تحولت إلى لفظ (هاشتاغ)، ثم خضعت لعمليات اشتقاق متعددة، كقولهم: هاشتغ، يُهاشتغ، وهو ما يمثل انتقال الرمز من مجرد علامة بصرية إلى وحدة لغوية قابلة للتصرف الصرفي (عبد التواب، ١٩٩١).

غير أن هذا التوليد لا يخضع دائمًا للقياس الصرفي التقليدي، إذ إن كثيرًا من الصيغ المتداولة في الخطاب الرقمي تُفرض بفعل الاستعمال السريع والشيوع، دون مراعاة دقيقة لضوابط الاشتقاق المعروفة. وقد دفع ذلك بعض اللغويين إلى الدعوة لتقنين هذه

الصيغ، وردّها ما أمكن إلى الأوزان العربية القياسية، حفاظًا على سلامة النظام الصرفي (أنيس، ١٩٨٣).

ومع ذلك، يرى فريق من الباحثين أن هذا النوع من التوليد يمثل امتدادًا طبيعيًا لمرونة اللغة العربية، وأن معيار القبول في العصر الرقمي لم يعد مقتصرًا على القياس الصرفي وحده، بل أصبح الاستعمال الواسع عاملًا حاسمًا في ترسيخ الصيغ الجديدة. ويكشف هذا التوجه عن تحوّل في العلاقة بين القاعدة والاستعمال في الدرس اللغوي الحديث (عبد التواب، ١٩٩١).

المطلب الثالث

التوسع الدلالي للصيغ الاشتقاقية في الخطاب الرقمي

أدى التحول الرقمي إلى إحداث تغييرات واضحة في الدلالات المرتبطة بالصيغ الاشتقاقية في اللغة العربية، إذ لم يقتصر أثر اللغة الرقمية على استحداث صيغ جديدة فحسب، بل شمل كذلك توسيع دلالات صيغ قائمة وإعادة توظيفها في سياقات حديثة. وقد أفرز هذا الواقع نوعًا من التوسع الدلالي الذي ارتبط ارتباطًا وثيقًا بالاستعمال الرقمي المكثف (عمر، ٢٠٠٨).

ويُقصد بالتوسع الدلالي انتقال الصيغة الاشتقاقية من معناها الأصلي أو المحدود إلى معانٍ أوسع وأكثر تجريدًا، نتيجة تغير السياق الاستعمالي. ففي الخطاب الرقمي، تُستخدم صيغ كانت تدل في الأصل على أفعال حسية أو علاقات مادية للدلالة على أنشطة افتراضية، مثل استعمال فعل (نشر) للدلالة على تحميل المحتوى الرقمي، أو فعل (شارك) للدلالة على إعادة إرسال مادة إلكترونية عبر المنصات الرقمية (حسان، ١٩٩١).

وتبرز هذه الظاهرة بوضوح في صيغ أسماء الفاعلين والمصادر، حيث اكتسبت دلالات جديدة تتجاوز معناها التقليدي، مثل لفظ (مُتابِع) الذي انتقل من دلالته العامة

على الملاحقة أو الاهتمام إلى دلالة رقمية خاصة تشير إلى مستخدم يشترك في محتوى حساب معين، وكذلك لفظ (مُحتوى)الذي اتسعت دلالته ليشمل النصوص والصور والمقاطع الرقمية (القاسمي، ٢٠٠٤ب).

كما أسهم الخطاب الرقمي في إعادة توظيف بعض الصيغ الاشتقاقية للدلالة على ممارسات اجتماعية وثقافية جديدة، فصيغ مثل (تفاعل وتعليق وإعجاب)أصبحت تحمل دلالات تقنية محددة مرتبطة بوظائف المنصات الرقمية، بعد أن كانت ذات استعمالات عامة في اللغة التقليدية. ويكشف هذا التحول عن مرونة الصيغ الاشتقاقية وقدرتها على التكيف مع متطلبات الواقع الجديد (بشر، ١٩٧٧).

ويلحظ أن التوسع الدلالي في الخطاب الرقمي لا يتم اعتباطًا، بل تحكمه عوامل متعددة، من أبرزها شيوع الاستعمال، والاقتصاد اللغوي، والحاجة إلى التعبير السريع عن مفاهيم جديدة دون اللجوء إلى ألفاظ مطولة أو تراكيب معقدة. وقد أدى هذا إلى ترسيخ دلالات رقمية جديدة لبعض الصيغ، حتى غدت جزءًا من المعجم التداولي المعاصر (أنيس، ١٩٨٣).

وقد أثار هذا التوسع الدلالي جدلًا بين الباحثين، إذ يرى بعضهم أنه يمثل تطورًا طبيعيًا في مسار اللغة، بينما يحذر آخرون من أن الإفراط في تحميل الصيغ القديمة دلالات جديدة قد يؤدي إلى غموض دلالي أو ازدواج في الفهم. غير أن الرأي الراجح يميل إلى اعتبار التوسع الدلالي مظهرًا من مظاهر حيوية اللغة، ما دام منضبطًا بسياق الاستعمال ومفهوم التواصل (عمر، ٢٠٠٨).

المبحث الثالث

قراءة صرفية تطبيقية للاشتقاق الرقمي

المطلب الأول

تحليل نماذج صرفية من النصوص الرقمية

يظهر الاشتقاق الرقمي في النصوص الإلكترونية من خلال توليد أفعال وأسماء من ألفاظ وافدة أو من جذور عربية قديمة أُعيد توظيفها دلاليًا. ومن أبرز الأمثلة على ذلك فعل (حوْسَبَ)، المشتق من الفعل الثلاثي حسب، وقد ورد معناه في المعجمات العربية فقال الخليل : (الحسب: الشرف الثابت في الآباء. رجل كريم الحسب حسيب، وقوم حسباء) (الخليل بن أحمد الفراهيدي، د.ت.). وجاء عند ابن فارس بمعنى العد فقال : (حسبت الشيء أحسبه حسبا وحسبانا) (ابن فارس، ١٩٩٣). حيث جاءت لفظة (حوْسَبَ) على وزن (فَعْلَلَ) للدلالة على إجراء العمليات الحسابية والمعالجة الإلكترونية. وقد ورد هذا الفعل في الاستعمال المعاصر بوصفه مصطلحًا تقنيًا معتمدًا، كما في قولهم: حوْسَبَت البيانات آليًا لمعالجتها بسرعة أكبر. ويُعد هذا الوزن من الأوزان القياسية في العربية، استُعمل قديمًا للدلالة على النسب أو العد، مما يؤكد قدرة النظام الصرفي العربي على استيعاب المفاهيم التقنية الحديثة ضمن أطره التقليدية (عمر، ٢٠٠٨).

كما يُلاحظ في الخطاب الرقمي شيوع اشتقاق أسماء الفاعلين والمفعولين من الأفعال ذات الدلالة التقنية، مثل: (مُغرِّد، مُتابِع، مُنشِئ مُحتوى). فاسم الفاعل مُغرِّد، المشتق من الفعل غرَّد، وقد ورد معناه في كتب اللغة إذ قال الجوهري : (غرد) الغرد بالتحريك: التطريب في الصوت والغناء. يقال: غرد الطائر فهو غرد) (الجوهري، ١٩٨٧).

انتقل من دلالته الصوتية الطبيعية المرتبطة بتغريد الطيور إلى دلالة رقمية تشير إلى نشر الرسائل القصيرة عبر منصة (تويتر/إكس)، مع احتفاظه ببنيته الصرفية الأصلية.

ويُعد هذا التحول مثالًا واضحًا على التوسع الدلالي للصيغ الاشتقاقية بفعل السياق الرقمي، دون تغيير في القالب الصرفي (أنيس، ١٩٨٣).

ومن النماذج التطبيقية البارزة كذلك اشتقاق المصادر من الأفعال الرقمية، مثل: (تَنْزِيل، تَحْمِيل، مُشَاركة)، حيث تُستعمل هذه المصادر للدلالة على عمليات تقنية محددة داخل البيئة الرقمية. وقد وردت هذه الألفاظ في المعاجم الحديثة بدلالاتها التقنية، مما يدل على انتقالها من الاستعمال الخاص إلى الاستعمال العام. وتأتي هذه المصادر على أوزان قياسية مثل (تَفْعِيل ومُفَاعَلة)، وهو ما يشير إلى اعتماد الخطاب الرقمي على الصيغ الصرفية المألوفة لتسهيل التداول والفهم بين المستخدمين.

يبرز في الخطاب الرقمي المعاصر (توظيف مصطلح الذكاء الاصطناعي ضمن سياقات لغوية وصرفية متعددة، مع المحافظة على البنية العربية في التركيب والدلالة. الذكاء الاصطناعي هو قدرة الآلة أو البرنامج الحاسوبي على محاكاة بعض أنماط السلوك الذكي لدى الإنسان، كالتعلّم والاستنتاج واتخاذ القرار. ويُلحظ أن هذا المصطلح، على الرغم من حداثته، قد أُدرج في العربية من خلال تركيب وصفي يعتمد اسميّ الذكاء والاصطناعي، دون إخلال بالقواعد الصرفية، مما أتاح توليد صيغ مشتقة في الاستعمال الرقمي مثل: تطبيقات ذكية، أنظمة ذكية، تعلّم ذكي، وهي صيغ تستند إلى أوزان عربية مألوفة، لكنها تكتسب دلالتها التقنية من السياق الرقمي) (القاسمي، ٢٠٠٤أ).

ويرتبط بذلك مصطلح التحوّل الرقمي الذي أصبح من المفاهيم المركزية في الخطاب التقني المعاصر، وقد ورد تعريفه في الدراسات اللغوية الحديثة على أنه عملية انتقال شاملة من الأنماط التقليدية في العمل والتواصل إلى أنماط رقمية تعتمد على التقنيات الحديثة والأنظمة الذكية. ويقوم هذا المصطلح صرفيًا على المصدر تحوّل المشتق من الفعل الثلاثي (حول) وهو مصدر قياسي يدل على الانتقال والتغيّر، وقد أُعيد توظيفه دلاليًا في البيئة الرقمية ليشير إلى تغيير بنيوي في آليات الإنتاج والتواصل والمعرفة،

مما يعكس قدرة الصيغة المصدرية العربية على استيعاب مفاهيم حضارية جديدة ضمن نسقها الاشتقاقي الأصيل (حسان، ١٩٩١).

ويكشف تحليل النماذج الصرفية تتمثل في تفضيل الصيغ المختصرة ذات الدلالة الواضحة، انسجامًا مع طبيعة التواصل الرقمي القائم على السرعة والاقتصاد اللغوي. وقد أدى ذلك إلى شيوع صيغ اشتقاقية بعينها، حتى غدت جزءًا من المعجم الرقمي اليومي، مثل: (حظر، إلغاء المتابعة، تفعيل الحساب)، وهي صيغ تستند إلى جذور عربية وأوزان قياسية، لكنها تكتسب دلالاتها الكاملة من السياق الرقمي (القاسمي، ٢٠٠٤أ).

وعليه، فإن تحليل النماذج الصرفية في النصوص الرقمية يبرهن على أن الاشتقاق الرقمي ليس خروجًا عن قواعد العربية، بل هو امتداد طبيعي لها، يعكس مرونة البنية الصرفية وقدرتها على التفاعل مع المستجدات الحضارية والتقنية، مع الحفاظ على الأصول الاشتقاقية المقررة في الدرس الصرفي العربي. كما يؤكد هذا التحليل أن العربية قادرة على استيعاب المصطلحات الرقمية وتوليدها من داخل نظامها، متى ما وُجد التوازن بين القياس والاستعمال (حسان، ١٩٩١).

ومن الأمثلة الشائعة في الخطاب الرقمي قول المستخدمين:

تم حظر الحساب بسبب مخالفة السياسات

فعل (حَظر) فعل عربي قديم، للدلالة على المنع وقد ورد معناه عند أهل اللغة فقال ابن فارس : (حظر) الحاء والظاء والراء أصل واحد يدل على المنع. يقال حظرت الشيء أحظره حظرا، فأنا حاظر والشيء محظور) (ابن فارس، ١٩٩٣). غير أن دلالته الرقمية توسّعت لتشير إلى إجراء تقني يتم داخل المنصات الرقمية، يتمثل في منع المستخدم من التفاعل أو الظهور. ويُلاحظ أن الفعل حافظ على بنيته الصرفية الأصلية (فَعَلَ)، مع انتقال دلالي فرضه السياق الرقمي، وهو ما يُعد مثالًا واضحًا على التوسع الدلالي دون تغيير صرفي (أنيس، ١٩٨٣).

ومن النصوص المتداولة كذلك: لا تنسَ مُتَابعة القناة وتَفْعِيل الإشعارات

فالمصدر (مُتَابعة) مشتق من فعل ثلاثي مزيد (تابع)على وزن مُفَاعلة، وهو وزن قياسي يدل على المشاركة والاستمرار. وقد انتقلت دلالته من المعنى العام (اللحاق أو المراقبة) إلى دلالة رقمية متخصصة تشير إلى الاشتراك في محتوى حساب أو قناة رقمية. ويكشف هذا المثال عن قدرة الصيغ الصرفية التقليدية على حمل دلالات تقنية جديدة دون إخلال بنظام الاشتقاق (حسان، ١٩٩١).

ومن الأمثلة الأخرى قولهم : تم تحميل الملف بنجاح

فالمصدر (تَحْمِيل) مشتق من الفعل الثلاثي المزيد (حَمَّلَ) على وزن (تَفْعِيل) ، وهو وزن شائع في العربية للدلالة على التعدية والتكثير (السامرائي، ١٩٨١). وقد استُخدم هذا الوزن في الخطاب الرقمي للدلالة على نقل البيانات من الفضاء الإلكتروني إلى جهاز المستخدم، وهو استعمال تقني مستقر أقرّته المعاجم الحديثة إذ قال الدكتور . أحمد مختار: (مصدر حمَّلَ، (تَحْمِيل) هو وضع البيانات في الذَّاكِرة أو وضع بكرة الشريط في موضعها أو البطاقات المثقِّبة في الجهاز الخاصّ لقراءتها) (عمر، ٢٠٠٠).

كما يرد في النصوص الرقمية قولهم:

هذا المستخدم مُنشِئ محتوى تقني

وهي صيغة اسم فاعل مركبة، يقوم عنصرها الصرفي الأساسي على اسم الفاعل (مُنشِئ) من الفعل الثلاثي المزيد (أنشأ). وقد أُعيد توظيف هذه الصيغة في السياق الرقمي للدلالة على فاعل جديد مرتبط بإنتاج المحتوى الإلكتروني، مما يعكس توسيع الوظيفة الدلالية لاسم الفاعل في البيئة الرقمية (عمر، ٢٠٠٨).

اللفظ الرقمي	الجذر	الوزن الصرفي	النوع الصرفي	الدلالة في السياق الرقمي
حَظَر	حظر	فَعَلَ	فعل ماضٍ	منع المستخدم من التفاعل أو الظهور
مُتَابعة	تبع	مُفاَعلة	مصدر	الاشتراك في حساب أو قناة
تَحْميل	حمل	تفَعيل	مصدر	نقل البيانات من الإنترنت إلى الجهاز
تَنزيل	نزل	تفعيل	مصدر	إنزال ملف أو تطبيق رقمي
مُغرّد	غرد	مُفعِّل	اسم فاعل	ناشر محتوى قصير على منصة X
مُنشِئ	نشأ	مُفعِّل	اسم فاعل	منتج المحتوى الرقمي
مُشَاركة	شرك	مفاعلة	مصدر	إعادة نشر المحتوى أو التفاعل معه
التعلم	علم	تفعيل	مصدر	اكتساب المعرفة والمهارات عبر الوسائط التقنية
المُطورون	طور	مُفعِل	اسم فاعل جمع	الفاعلين التقنيين الذين يصمّمون ويبرمجون ويُحسّنون الأنظمة الرقمية
التَجْربة	جرب	تَفْعِلَة	مصدر	تجربة المستخدم
الرقمي	رقم	فعلي	صفة من الاسم	التحوّل من المادي إلى الإلكتروني
إبداعية	بدع	إفعالية	مصدر صناعي	الابتكار المدعوم بالتقنية
تطوير	طور	تَفْعِيل	مصدر	لتحسين المستمر للأنظمة والتطبيقات

يُظهر التحليل النصي والجدول التطبيقي أن الاشتقاق الرقمي في وسائل التواصل الاجتماعي يعتمد بدرجة كبيرة على الأوزان الصرفية القياسية، مع إعادة توظيف دلالي تفرضه طبيعة البيئة الرقمية. كما يؤكد أن اللغة العربية لا تستقبل المصطلحات

الرقمية استقبالًا سلبيًا، بل تعيد إنتاجها داخل نظامها الصرفي، بما يحفظ التوازن بين القياس، والاستعمال، والتطور الحضاري (القاسمي، ٢٠٠٤أ).

المطلب الثاني

مدى خضوع الاشتقاق الرقمي للقياس الصرفي

يُعدّ القياس الصرفي من أهم الضوابط التي اعتمدها علماء العربية في الحكم على صحة الصيغ المشتقة وقبولها في الاستعمال اللغوي، إذ يقوم على إلحاق فرع بأصل في بنائه الصرفي ودلالته، ما دام موافقًا للأوزان والقواعد المقررة. وانطلاقًا من هذا المفهوم، يثير الاشتقاق الرقمي تساؤلًا علميًا حول مدى خضوعه للقياس الصرفي العربي، أم كونه خروجًا عن النسق المعياري بفعل التأثيرات التقنية واللغات الأجنبية (ابن جني، د.ت.).

ويلحظ أن قدرًا غير قليل من الصيغ الاشتقاقية الرقمية يلتزم بالقياس الصرفي التزامًا واضحًا، خاصة حين يُشتق اللفظ من أصل عربي أو من لفظ معرَّب استقر في الاستعمال. ومن ذلك الأفعال المولدة على أوزان قياسية مثل (فَعَّل وفاعَل وتَفَعَّل)، كما في: (حمَّل، نزَّل، تفاعَل)المستخدم في سياقات التفاعل الرقمي. وتدل هذه الصيغ على أن النظام الصرفي العربي ما يزال قادرًا على استيعاب المفاهيم الرقمية من خلال آلياته التقليدية دون حاجة إلى كسر القواعد (الرضي الإستراباذي، ١٩٧٥).

في المقابل، تظهر بعض المشتقات الرقمية التي تثير إشكالًا قياسيًا، ولا سيما تلك المأخوذة مباشرة من ألفاظ أجنبية دون إخضاعها الكامل للضبط الصرفي العربي، مثل اشتقاق أفعال من أسماء أعلام منصات رقمية (غوغل ← يغلغل أو يغوغل)، حيث يختلف اللغويون في تقويم هذه الصيغ بين القبول التداولي والرفض المعياري. ويُعزى هذا التباين إلى غياب الجذر العربي الواضح، وهو ما يجعل القياس عليها محل نقاش (عمر، ٢٠٠٠).

وقد تعامل الدرس الصرفي الحديث مع هذه الظاهرة بقدر من المرونة، فذهب بعض المحدثين إلى توسيع مفهوم القياس ليشمل ما شاع استعماله واستقر في ألسنة المتكلمين، ولو لم يكن له نظير صريح في التراث، مستندين إلى مبدأ الاستعمال بوصفه معيارًا لغويًا مكملًا للقياس. غير أن هذا التوجه لا يُلغي الحاجة إلى ضبط الاشتقاق الرقمي بحدود تمنع التفكك الصرفي أو الفوضى المعجمية (حسان، ١٩٩١).

ومن اللافت للنظر أن كثيرًا من المشتقات الرقمية التي بدت في بداياتها خارجة عن القياس، سرعان ما خضعت له عبر التكييف الصرفي التدريجي، سواء بإعادة تحليل بنيتها وفق أوزان عربية، أو بحصر استعمالها في سياقات مخصوصة. ويؤكد هذا الأمر أن القياس الصرفي في العربية ليس جامدًا، بل نظام مرن يتفاعل مع الاستعمال دون التفريط بأصوله (أنيس، ١٩٨٣).

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الاشتقاق الرقمي في العربية يتأرجح بين الالتزام بالقياس الصرفي والانفلات الجزئي عنه، تبعًا لمصدر اللفظ وطبيعة الاستعمال. غير أن الاتجاه الغالب يظل خضوع هذه الاشتقاقات، كليًا أو جزئيًا، للقياس الصرفي، بما يضمن استمرارية النسق الصرفي العربي وقدرته على مواكبة التحولات الرقمية المعاصرة (القاسمي، ٢٠٠٤ب).

المطلب الثالث

أثر الاستعمال والشيوع في تقنين الاشتقاق الرقمي

يُعدّ الاستعمال اللغوي من أهم المعايير التي اعتمدها الدرس اللغوي العربي، قديمًا وحديثًا، في تقويم الظواهر اللغوية والحكم على سلامتها، إذ لا يقتصر قبول الصيغ على مطابقتها للقياس الصرفي وحده، بل يتكامل القياس مع شيوع الاستعمال واستقراره في ألسنة المتكلمين. وفي ضوء هذا المبدأ، يكتسب الاشتقاق الرقمي شرعيته اللغوية من مدى تداوله وانتشاره في الخطاب الرقمي اليومي (ابن جني، د.ت.).

وقد تنبّه علماء العربية الأوائل إلى أثر الاستعمال في إقرار الظواهر اللغوية، فقرروا أن السماع أصلٌ يُحتكم إليه، وأن ما شاع استعماله وجرى به اللسان لا يُردّ لمجرد مخالفته لبعض القياسات الجزئية. ويُعدّ هذا التصور أساسًا نظريًا يمكن الانطلاق منه في تقنين الاشتقاق الرقمي، إذ إن كثيرًا من الصيغ الرقمية الحديثة قد فرضها الاستعمال قبل أن تحظى باعتراف لغوي رسمي (السيوطي، ١٩٨٢).

ويظهر أثر الشيوع بوضوح في الألفاظ المشتقة المرتبطة بالمنصات الرقمية والأنشطة الإلكترونية، مثل: (نشر، تَحْمِيل، مُتَابعة، حَظَر)، حيث انتقلت هذه الصيغ من استعمالها العام إلى دلالات تقنية متخصصة، ثم استقرّت في الاستعمال حتى غدت جزءًا من المعجم الرقمي المعاصر. ويؤكد هذا التحول أن الاستعمال قادر على توجيه الدلالة وتقنين الصيغة، حتى وإن لم يكن ذلك مقصودًا في الأصل (أنيس، ١٩٨٣).

كما أسهمت كثافة التداول في وسائل التواصل الاجتماعي في تسريع عملية التقنين اللغوي، إذ أصبحت بعض المشتقات الرقمية مقبولة عرفيًا قبل أن تُدرج في المعاجم الحديثة. وقد دفع هذا الواقع بعض اللغويين المحدثين إلى الدعوة لاعتماد معيار الشيوع بوصفه عنصرًا مكملًا للقياس الصرفي، شريطة ألا يؤدي ذلك إلى الإخلال بالبنية الصرفية أو تشويه النظام الاشتقاقي العام (حسان، ١٩٩١).

غير أن الاعتماد المطلق على الاستعمال لا يخلو من مخاطر، إذ قد يؤدي إلى تقنين صيغ هجينة أو مشوّهة صرفيًا إذا غاب الضبط العلمي. ولهذا شدّد الباحثون على ضرورة الموازنة بين شيوع الاستعمال والانضباط الصرفي، بحيث يُقبل من الاشتقاق الرقمي ما ثبت استعماله الواسع وكان قابلًا للتأطير ضمن القواعد الصرفية العربية، ويُستبعد ما يفتقر إلى هذا التوازن (القاسمي، ٢٠٠٤أ).

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الاستعمال والشيوع يؤديان دورًا محوريًا في تقنين الاشتقاق الرقمي، غير أن هذا الدور لا يكون فاعلًا إلا في إطار تفاعلي مع القياس الصرفي. فبقدر ما يسهم الاستعمال في إضفاء الشرعية التداولية على الصيغ الرقمية، يظل القياس الضامن الأساس لاستمرارية النظام الصرفي العربي وحفظ انسجامه الداخلي (بشر، ١٩٧٧).

الخاتمة

خلص البحث إلى أن الاشتقاق الرقمي يمثل امتدادًا طبيعيًا للآليات الاشتقاقية التقليدية في اللغة العربية، مع تميزها بخصوصيات ناتجة عن طبيعة البيئة الرقمية، مثل السرعة، والمرونة، وتداخل اللغات. وأظهرت الدراسة أن اللغة العربية تمتلك مرونة كافية لاستيعاب الألفاظ الأجنبية والرموز الرقمية، مع توظيف الأوزان الصرفية التقليدية لإنتاج أفعال وأسماء ومصادر جديدة تعكس النشاط الرقمي اليومي. كما بين البحث أن الاشتقاق الرقمي يخضع، بدرجات متفاوتة، للقياس الصرفي التقليدي، حيث تلتزم كثير من الصيغ الرقمية بالقواعد والأوزان العربية، بينما تفرض بعض الصيغ الأجنبية نفسها عبر الاستعمال والشيوع، وهو ما يعدّ معيارًا تداوليًا مكملًا للقياس. وقد أوضح التحليل الصرفي للنماذج الرقمية أن كثافة الاستعمال واستقرار الصيغ في الفضاء الرقمي يسهمان في تقنين الاشتقاق الرقمي ودمجه ضمن النظام اللغوي، بما يحفظ توازن العربية بين الأصالة والمعاصرة. وأخيرًا، يشير البحث إلى أن دراسة الاشتقاق الرقمي تمثل جسرًا بين النظرية الصرفية التقليدية والتطبيقات المعاصرة في بيئة رقمية، وهو ما يتيح للباحثين واللغويين إمكانية توظيف هذا الفهم في تطوير المعاجم الرقمية، وتحليل النصوص الإلكترونية، وصياغة استراتيجيات للحفاظ على سلامة النظام الصرفي العربي مع استيعاب مستجدات العصر الرقمي.

التوصيات

في ضوء ما توصّل إليه البحث من نتائج تتعلّق بطبيعة الاشتقاق في اللغة الرقمية ومدى تفاعل النظام الصرفي العربي مع المستجدات التقنية، هنالك توصيات منها ما يأتي:

١. تعميق الدراسات الصرفية التطبيقية التي تتناول اللغة الرقمية، وعدم الاكتفاء بالمعالجات النظرية، لما للتطبيق من دور في كشف آليات الاشتقاق الفعلي في الاستعمال المعاصر.

٢. الاهتمام برصد المشتقات الرقمية الشائعة في وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإلكترونية، ودراسة مدى خضوعها للقياس الصرفي، تمهيدًا لتقنينها أو تقويمها لغويًا.

٣. تحقيق التوازن بين القياس الصرفي والاستعمال التداولي عند تقويم الاشتقاق الرقمي، بحيث لا يُرفض ما شاع واستقر في الاستعمال دون مبرر علمي، ولا يُقبل ما يُخلّ بالبنية الصرفية العربية.

٤. تشجيع الدراسات البينية التي تجمع بين علم الصرف واللسانيات الاجتماعية وتحليل الخطاب الرقمي، لما لهذا التكامل من أثر في فهم التحولات اللغوية المعاصرة فهمًا أشم.

المصادر والمراجع

١. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي. (د.ت.). الخصائص (ط. ٤). الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي. (د.ت.). المنصف في شرح كتاب التصريف (ج. ١). دار إحياء التراث العربي.

٣. ابن حماة، أبو الفداء إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد. (٢٠٠٠). الكناش في فني النحو والصرف (دراسة وتحقيق رياض بن حسن الخوّام). المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

٤. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا. (١٩٩٣). مقاييس اللغة. دار صادر.

٥. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي. (١٤١٤هـ). لسان العرب (ط. ٣). دار صادر.

٦. أنيس، إبراهيم. (١٩٨٣). من أسرار اللغة (ط. ١). دار المعارف.

٧. أنيس، إبراهيم. (١٩٨٦). فقه اللغة (ط. ١). دار المعارف.

٨. بشر، كمال محمد. (١٩٧٧). علم اللغة الاجتماعي (ط. ١). مكتبة الأنجلو المصرية.

٩. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي. (١٩٨٧). الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية (ط. ٤، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار). دار العلم للملايين.

١٠. حسان، تمام. (١٩٩١). قضايا اللغة في العصر الحديث (ط. ١). دار المعارف.

١١. حسن، عباس. (١٩٧٣). اللغة والنحو بين القديم والحديث (ط. ١). دار المعارف.

١٢. الحملاوي، أحمد بن محمد. (د.ت.). شذا العرف في فن الصرف (تحقيق نصر الله عبد الرحمن نصر الله). مكتبة الرشد.

١٣. الخليل بن أحمد الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري. (د.ت.). العين (تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي). دار ومكتبة الهلال.

١٤. الراجحي، عبده. (٢٠٠٣). التطبيق الصرفي (ط. ١). دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

١٥. الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن، نجم الدين. (١٩٧٥). شرح شافية ابن الحاجب (تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد). دار الكتب العلمية.

١٦. الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى. (د.ت.). تاج العروس من جواهر القاموس (تحقيق مجموعة من المحققين). دار الهداية.

١٧. السامرائي، فاضل صالح. (١٩٨١). معاني الأبنية في العربية (ط. ١). الكويت.

١٨. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين. (١٩٨٢). الاقتراح في أصول النحو (ط. ١). دار التراث.

١٩. شلاش، هاشم طه، والفرطوسي، صلاح مهدي. (٢٠١٣). المهذّب في علم التصريف (ط. ١). مطابع بيروت الحديثة.

٢٠. عبد التواب، رمضان. (١٩٩١). اللغة والمجتمع (ط. ١). دار المعرفة.

٢١. عمر، أحمد مختار عبد الحميد. (٢٠٠٠). اللغة العربية والتعريب (ط. ١). دار العلم للملايين.

٢٢. عمر، أحمد مختار عبد الحميد، بمساعدة فريق عمل. (٢٠٠٨). معجم اللغة العربية المعاصرة (ط. ١). عالم الكتب.

٢٣. القاسمي، علي. (٢٠٠٤أ). العربية بين الأصالة والمعاصرة (ط. ١). دار الكتب العلمية.

٢٤. القاسمي، علي. (٢٠٠٤ب). العربية في عصر العولمة (ط. ١). دار الكتب العلمية.

٢٥. القاسمي، علي. (٢٠٠٤ج). العربية والتحديث اللغوي (ط. ١). دار الكتب العلمية.

٢٦. دي سوسير، فردينان. (١٩٧١). محاضرات في اللسانيات العامة (ترجمة يوسف وغليسي). دار الكتاب اللبناني.

References

1. Anīs, I. (1983). *Min asrār al-lughah* [Secrets of language] (1st ed.). Dār al-Maʿārif.
2. Anīs, I. (1986). *Fiqh al-lughah* [Philology] (1st ed.). Dār al-Maʿārif.
3. ʿAbd al-Tawwāb, R. (1991). *Al-lughah wa-al-mujtamaʿ* [Language and society] (1st ed.). Dār al-Maʿrifah.
4. Bishr, K. M. (1977). *ʿIlm al-lughah al-ijtimāʿī* [Sociolinguistics] (1st ed.). Anglo-Egyptian Bookshop.
5. De Saussure, F. (1971). *Muḥāḍarāt fī al-lisāniyyāt al-ʿāmmah* [Course in general linguistics] (Youssef Oughlissi, Trans.). Dār al-Kitāb al-Lubnānī.
6. Ḥassān, T. (1991). *Qaḍāyā al-lughah fī al-ʿaṣr al-ḥadīth* [Language issues in the modern era] (1st ed.). Dār al-Maʿārif.
7. Ḥasan, ʿA. (1973). *Al-lughah wa-al-naḥw bayna al-qadīm wa-al-ḥadīth* [Language and grammar: Between the classical and modern approaches] (1st ed.). Dār al-Maʿārif.
8. Al-Ḥamlāwī, A. ibn M. (n.d.). *Shadhā al-ʿarf fī fann al-ṣarf* [The fragrance of morphology] (N. A. R. Allāh, Ed.). Maktabat al-Rushd.
9. Ibn Fāris, A. ibn F. ibn Z. (1993). *Maqāyīs al-lughah* [Standards of language]. Dār Ṣādir.
10. Ibn Hama, A. al-F. I. ibn ʿA. ibn M. ibn M. ibn ʿU. ibn Shāhanshāh ibn Ayyūb, al-Malik al-Muʾayyad. (2000). *Al-Kunnāsh fī fannay al-naḥw wa-al-ṣarf* [The compendium of grammar and morphology] (R. ibn H. Al-Khawwām, Ed.). Al-Maktabah al-ʿAṣriyyah lil-Ṭibāʿah wa-al-Nashr.
11. Ibn Jinnī, A. al-F. ʿU. ibn J. al-Mawṣilī. (n.d.-a). *Al-Khaṣāʾiṣ* [The characteristics] (4th ed.). Egyptian General Book Authority.
12. Ibn Jinnī, A. al-F. ʿU. ibn J. al-Mawṣilī. (n.d.-b). *Al-Munṣif fī sharḥ Kitāb al-Taṣrīf* [Al-Munsif: A commentary on the Book of Morphology] (Vol. 1). Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.
13. Ibn Manẓūr, M. ibn M. ibn ʿA., A. al-F., J. al-D. al-Anṣārī al-Ruwayfiʿī al-Ifrīqī. (1414 AH). *Lisān al-ʿArab* [The tongue of the Arabs] (3rd ed.). Dār Ṣādir.
14. Al-Jawharī, A. N. I. ibn Ḥ. al-Fārābī. (1987). *Al-Ṣiḥāḥ: Tāj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-ʿArabiyyah* [Al-Sihah: The crown of language and the correct Arabic lexicon] (A. ʿA. ʿAṭṭār, Ed.; 4th ed.). Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn.

15. Al-Khalīl ibn Aḥmad al-Farāhīdī, A. ʿA. al-K. ibn A. ibn ʿA. ibn T. al-Baṣrī. (n.d.). *Al-ʿAyn* [The Book of al-ʿAyn] (M. Al-Makhzūmī & I. Al-Sāmarrāʾī, Eds.). Dār wa-Maktabat al-Hilāl.

16. Al-Qāsimī, ʿA. (2004a). *Al-ʿArabiyyah bayna al-aṣālah wa-al-muʿāṣarah* [Arabic between authenticity and modernity] (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

17. Al-Qāsimī, ʿA. (2004b). *Al-ʿArabiyyah fī ʿaṣr al-ʿawlamah* [Arabic in the age of globalization] (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

18. Al-Qāsimī, ʿA. (2004c). *Al-ʿArabiyyah wa-al-taḥdīth al-lughawī* [Arabic and linguistic modernization] (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

19. Al-Rājiḥī, ʿA. (2003). *Al-taṭbīq al-ṣarfī* [Applied morphology] (1st ed.). Dār al-Nahḍah al-ʿArabiyyah lil-Ṭibāʿah wa-al-Nashr.

20. Al-Raḍī al-Astarābādhī, M. ibn al-Ḥ., N. al-D. (1975). *Sharḥ Shāfiyat Ibn al-Ḥājib* [Commentary on Ibn al-Hajib's Al-Shafiyah] (M. N. Al-Ḥasan, M. Al-Zafzāf, & M. M. al-D. ʿA. al-Ḥamīd, Eds.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

21. Al-Sāmarrāʾī, F. Ṣ. (1981). *Maʿānī al-abniyah fī al-ʿArabiyyah* [Meanings of morphological patterns in Arabic] (1st ed.). Kuwait.

22. Shalāsh, H. Ṭ., & Al-Fartūsī, Ṣ. M. (2013). *Al-Muhadhdhab fī ʿilm al-taṣrīf* [The refined guide to morphology] (1st ed.). Modern Beirut Press.

23. Al-Suyūṭī, ʿA. al-R. ibn A. B., J. al-D. (1982). *Al-Iqtirāḥ fī uṣūl al-naḥw* [Al-Iqtirah on the principles of Arabic grammar] (1st ed.). Dār al-Turāth.

24. ʿUmar, A. M. ʿA. al-Ḥ. (2000). *Al-lughah al-ʿArabiyyah wa-al-taʿrīb* [The Arabic language and Arabization] (1st ed.). Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn.

25. ʿUmar, A. M. ʿA. al-Ḥ., with the assistance of a research team. (2008). *Muʿjam al-lughah al-ʿArabiyyah al-muʿāṣirah* [Dictionary of contemporary Arabic] (1st ed.). ʿĀlam al-Kutub.

26. Al-Zabīdī, M. ibn M. ibn ʿA. al-R. al-Ḥusaynī, A. al-F., known as Murtaḍā. (n.d.). *Tāj al-ʿarūs min jawāhir al-qāmūs* [The bride's crown from the jewels of the dictionary] (Group of editors, Eds.). Dār al-Hidāyah.